

نظرية اكتشاف الصفر في اللغة ونتائجه على النحو العربي لسناء البياتي
(دراسة تحليلية)

The theory of the discovery of zero in the language and its results in the
Arabic grammar of. Sana al-Bayati.

(An analytical study)

مستخلص البحث

تناول البحث نظرية اكتشاف الصفر في اللغة ونتائجه في النحو العربي للدكتورة سناء البياتي وقد يشكل هذا التنظيم الذي اكتشفته منهجاً نحوياً لجميع اللغات فضلاً عن أنه يخطو بقواعد اللغة العربية خطوات علمية تؤدي إلى تيسير النحو العربي وتطويره ، ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث وقد أسمته بالمنهج الجديد ، وهدف البحث إلى مناقشة تلك النتائج ومدى أثرها في إصلاح النحو ، وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وخلص إلى بعض النتائج ومنها :
- تُعد هذه النظرية تطبيقاً عملياً لمسألة كيفية نطق الجمل في اللغات عامة فضلاً عن اللغة العربية .

- أسهم المنهج الجديد في تطوير منهج بعض قواعد النحو العربي .

- أيد المنهج الجديد المذهب الكوفي النحوي في بعض القضايا النحوية .

الكلمات المفتاحية : المنهج ، اكتشاف ، الصفر ، النحو .

Abstract

The research dealt with the theory of the discovery of zero in the language and its results in the Arabic grammar of Dr. Sana al-Bayati. This organization may be a grammatical approach to all languages as well as it follows the rules of Arabic language scientific steps that facilitate the Arabic grammar and its development. And from this point it shows its significance and it has been called new approach and it aims at discussing its results and their impact on the reform of grammar, and the research is built upon three aspects , and the research followed the descriptive analytical approach and concluded with some results. This theory is a practical application of the question of how to pronounce sentences in general language as well as Arabic . The new curriculum contributed to the development of some Arabic grammar . The new curriculum supported the Kufi Grammar in some grammatical issues .

Keywords : grammar zero discovery approach

مقدمة البحث:

نظرية اكتشاف الصفر في اللغة ونتائجه في النحو العربي من بنات أفكار الدكتورة سناء حميد البياتي الأستاذة بجامعة بغداد ، رئيسة مركز إحياء التراث العلمي العربي التابع للجامعة ، ومفهوم اكتشاف الصفر لديها هو اكتشاف التنظيم الذي يعمل بموجبه الدماغ لتوليد الجمل ، ويشكل هذا التنظيم . في رأيها . الذي اكتشفته منهجاً نحوياً لجميع اللغات فضلاً عن أنه يخطو بقواعد اللغة العربية خطوات علمية تؤدي إلى تيسير النحو العربي وتطويره ، وقد أسمته الصفر لأنه مرحلة بدء انطلاق الجمل في اللغة ، وكما أن الصفر في الرياضيات هو المرحلة الماثلة ما بين الأعداد الموجبة ، والأعداد السالبة ، كذلك الصفر في اللغة هو المرحلة الماثلة ما بين انبثاق الأفكار والتعبير عنها بجمل واضحة .

وتتلخص تلك النظرية في ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : تحديد المعنى العام للفكرة التي تسبق الجملة ، بمعنى كونها جملة خبرية مثبتة أو منفية أو استفهامية أو شرطية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة تحديد العلاقات بين أجزاء الفكرة ، وهذه المرحلة تمثل الربط بين الكلمات، والنظام الذي عمل بموجبه الدماغ وفي هذه المرحلة نظام هرمي مذهب يبدأ برأس الهرم وينتهي بالقاعدة ، ورأس الهرم هو (الإسناد) والقواعد الثلاث الأخرى هي التخصيص والإضافة والتوضيح (أو ما يسمى بالاتباع) فالإسناد يربط المسند بالمسند إليه، والتخصيص يربط المفعولات كلها، والحال والتمييز ، والمستثنى بالإسناد والإضافة، إما إضافة مباشرة أو إضافة بوساطة أدوات الإضافة المسماة بحروف الجر، وهي ترتبط بالإسناد أيضاً، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والتوضيح الذي يربط التوابع (الصفة ، البيان) بالإسناد أيضاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهكذا هي شبكة العلاقات بين الكلمات كلها ترتبط بالإسناد «رأس الهرم» والنظام الهرمي من أرقى النظم ⁽¹⁾.

المرحلة الأخيرة : هي مرحلة تحديد الكلمات المناسبة واختيارها من بين الكم الهائل الموجود في دماغ الإنسان ، فتخرج الفكرة بعد أن تدخل في هذا المعمل (معمل انتاج الجمل) وقد أصبحت جملة ذات معنى تام ، وقد سمت هذا الاكتشاف بالمنهج الجديد .

صفات المنهج الجديد : من ملامح المنهج الجديد لهذا الاكتشاف : ثلاث صفات يتسم بها وهي

:

الأولى : الربط بين المعاني ومبانيها بحيث يجب الارتباط بينهما بصورة دائمة ، وأن أي تغيير في معنى الجملة يتبعه تغيير في مبناها وأي تغيير في مبنى الجملة يتبعه تغيير في معناها .

الثانية : الانتقال من الكل إلى الجزء أي من الجملة إلى أجزائها فمعرفة أنواع الجمل هي أول ما يعنى بها المنهج الجديد، ثم الانتقال بعد ذلك إلى التفاصيل من فعل وفاعل ومفعول أو غير ذلك وتحلل الأجزاء على أنها أجزاء ضمن سياق متكامل أو جمل مترابطة تلقي بظلالها ومعناها العام على الأجزاء كافة .

الثالثة : طرح إقحام الفلسفة في القضايا النحوية .

بما أن عنوان الدراسة يعدّ مثيراً للغوص فيه بالإضافة إلى أن هذه النظرية لم يناقشها أحد من معاصريها من أصحاب الشأن وحتى يومنا هذا . حسب علم الباحث . لذا كان حريّاً بالباحث أن يسبر أغوصها ساعياً إلى مناقشة نتائجها . وهي الأهم في نظر الباحث . والخلوص بنتائج لعلها تتسم بالجدة .

لعل هذه النظرية هي تطبيق لمسألة كيفية نطق الجمل في اللغات بصورة عامة فهي عملية غاية في التعقيد كما لا يخفى ، وليس الهدف من هذه الدراسة مناقشة ذلك الموضوع ؛ فهذا يحتاج إلى بحث آخر وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة هو مناقشة نتائجها في تيسير النحو العربي ، وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تيسر الدرس النحوي الذي نادى به الكثير من المتقدمين والمتأخرين ، فضلاً عن ترشيح نظرية اكتشاف الصفر في اللغة لجائزة نوبل عام 2005 م ⁽²⁾ ، واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في تناوله لهذه الدراسة .

وقبل مناقشة تلك النظرية يجدر التمهيد بالتطرق لمشكلات النحو العربي ومحاوّر المجدّدين ومجهوداتهم بإيجاز.

مشكلات النحو العربي : المشكلات التي اعترت النحو العربي كثيرة لكن أهمها ثلاثة وهي :

. الاعتداد بنظرية العامل ما جعل النحو يصطبغ بالنهج الفلسفي ، وهذا النهج ظاهر للعيان ، وفي رأي الباحث أن النحو في نشأته الأولى كان نائياً عن هذا النهج أيام سيبويه ، ولكن ظهر هذا التأثير بعد سيبويه إبان نشاط حركة الترجمة من العلوم اليونانية وغيرها وتتلخص تلك النظرية في نسبة كل أثر لغوي لعامل ، من نحو قولنا : قام زيد أو زيد قائم ، فالفعل هو الذي رفع الفاعل وهو زيد ، في الجملة الأولى وقائم مرفوع بزيد ؛ لأنه عامل الرفع ، و(العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب) ⁽³⁾ فمسألة العوامل كانت بسيطة ، الهدف منها توضيح القاعدة وتيسيرها ، ولكن اعتداد النحاة بها مؤخراً كانت من أهم أسباب تعقيد النحو

، والسبب في ذلك هنالك عوامل سماها النحاة بالعوامل المعنوية عندما لم يجدوا العوامل اللفظية ، وهذه طبيعة تكوين بعض الجمل العربية ، فليس بالضرورة أن يساق معها عواملها اللفظية بناءً على فهم المتلقي لها من خلال السياق ، ويتضح ذلك من خلال كثير من أمثلتهم ، من ذلك مثلاً : خلاف النحاة في رافع الفعل المضارع ، "فذهب أكثرهم إلى أنه يرتفع لتعريبه من العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم⁽⁴⁾ .

- الغلو في التعليل : تأثر النحاة بتلك البيئة الفلسفية التي سادت آنذاك فبعض النحاة تأثروا بعلم الكلام بل كان بعضهم من المعتزلة وهم يعتدّون بالفلسفة والجدل مجارة لأعدائهم الذين كانوا يتشككون في بعض عقائد الإسلام ، فلم يكتفوا بالعلل الظاهرة أو العلل الأولى ، فهم مثلاً يتساءلون : ما علة رفع الفاعل ؟ فإذا أجيبوا عن ذلك ، طلبوا بعلة ثانية أو ثالثة ، فرفع الفاعل على الفاعلية مثلاً فهذه هي العلة الأولى وهي العلة التعليمية ، أما العلة الثانية والثالثة فهي جدلية لا تغني الدرس النحوي بشيء .

- كثرة التأويلات والتخريجات : تعدّ كثرة التأويلات في المسألة النحوية الواحدة من كبريات مشكلات النحو ، والحقيقة إن سبب ذلك في رأي الباحث . يتمثل في انقسام منهج النحو نفسه ، فهذا المذهب البصري يخالف الكوفي وهذا الاختلاف بين المذهبين . وإن كان له ثماره في إغناء مادة النحو ، إلا أن كثرته أضرت بالنحو ، فقد كثرت تأويلاتهم نتيجة حصر اللغة عندهم على قبائل محددة فالبصريون مثلاً اعتدوا بلغة قريش أيما اعتداد وتغافلوا أن يأخذوا عن غيرهم ، فإذا خالفت القاعدة ما ذهبوا إليه طفقوا في التخريجات البعيدة والتكلفات غير المحوجة ؛ بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك فقد يرفضون بعض القراءات التي وصفوها بالشاذة ونعتوا كل ما خالف قواعدهم بالضعف والقبح والندور ، فتشدد البصريين وحرصهم الزائد كان من أهم الأسباب التي كبّلت النحو وشدّت من قيوده وبالمقابل ترخّص الكوفيون في الاستدلال فقد بنوا قواعدهم على القليل ، بل بنوا قواعدهم على شطر بيت مجهول قائله ، فتشدد البصريين وترخّص الكوفيون كان من أهم أسباب الاضطراب والغموض في نحو العرب .

جهود المتقدمين في تيسير النحو : أولاً لابد من توضيح مسألة من المستهدف من تيسير النحو العربي ؟ ففي رأي الباحث ، أن التيسير ينبغي أن يقصد به غير المتخصصين في اللغة العربية ، أي للعامة فمفهوم تجديد النحو " هو تكييف النحو والصرف معاً للمقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين . فعلى هذا ، ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو ، لا في النحو ذاته) ،⁽⁵⁾ وهذا مذهب إليه بعض المحدثين حيث

قال : (وأن تيسير النحو لا يقوم على الاختصار ، ولا على حذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشي التي تملأ بطون كتب النحو ، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته)⁽⁶⁾ ، ونسبة للأدواء السابقة وغيرها التي أصابت النحو ، فقد انبرى كثير من المتقدمين والمتأخرين لإصلاح ذلك الفساد ، من ذلك مثلاً الزجاجي(ت ٢٣٨ هـ) ألف كتابه الجمل وتبعه ابن السراج بوضع كتاب الأصول في النحو، و"الواضح" للزبيدي(ت ٣٧٩ هـ)، و"اللمع" لابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، و"قطر الندى" لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ثم تتابعت الجهود كل يروم إلى تيسير النحو ، ولعلّ أبرز من دعا إلى تجديد النحو وتيسيره هو ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) في كتابه : الرد على النحاة، حيث ردّ نظرية العامل فيقول في مقدمته: "وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه (ضرب) .. وهذا بين الفساد" ...⁽⁷⁾، ولعل يكون ابن مضاء ، أول من فتح الباب للمحدثين لإصلاح النحو وتيسيره ، فطفقوا يؤلفون كتبهم داعين إلى إلغاء العلل الثواني والثالث، وإلغاء القياس والتمارين غير العملية ومنع التأويل والتقدير في العبارات وهي نفس الأدواء التي تنبه إليها ابن مضاء من قبلهم ، ومن هؤلاء سناء البياتي في اكتشافها التي سمتة بالمنهج الجديد ، ويمكن تناوله في محورين :

الأول: التجديد في قواعد النحو : ومن ذلك :

تقديم الفاعل على الفعل : وهي من أحكام الفاعل التي يجب رفعه وقد منع البصريون تقديمه في نحو : الطالب جلس ، وجعلوا المقدم مبتدأ خبره الجملة التي تليه ، أما في المنهج الجديد فيجوز تقديمه وأن الطالب هو الفاعل سواء تقدم أو تأخر ، وبهذا يختلف تحديد نوع الجملة في هذا المنهج عن المنهج التقليدي فكل من جملة (انتصر الحق) و(الحق انتصر) فعلية و(الحق) فاعل في كلتا الجملتين سواء أكان متقدما على فعله أم متأخرا عنه وبذلك يتخلص الدرس النحوي من التعقيد المترتب على جعل الفاعل المقدم (الحق) مبتدأ و(انتصر) جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر تقديره هو يعود على الحق وهي في محل رفع خبر للمبتدأ وهذا هو التعقيد الذي سببته فلسفة منع تقديم المعمول على عامله أي الفاعل على فعله⁽⁸⁾ وهذا ما ذهب إليه الكوفيون من قبل مستدلين بقول الزباء :⁽⁹⁾

ما للجمال مشيها وئيدا - أجندلاً يحملن أم حديدا

فقالوا لا يجوز أن يكون مشيها مبتدأ ؛ لأنه يكون بلا خبر ، لأن وئيدا منصوب على الحال،⁽¹⁰⁾ ، وقد أخذ بعض المحدثين برأي البصريين بمنع تقديم الفاعل بسبب تشككه في صحة الاستدلال بالبيت السابق⁽¹¹⁾ ، لكن في رأي الباحث ، أن هذا الشك ليس في مكانه ، فيكفي أن الزباء هي بنت عمرو بن الظرب أحد أشراف العرب وحكمائهم ، والحق إن مذهب الكوفيين هو من صميم اللغة فالفاعل هو من قام بالحدث سواء تقدم أم تأخر .

وهذا الرأي جيّد يبسر على دارس النحو استيعابه وفهمه ، فالفاعل هو صانع الحدث سواء تأخر أو تقدم .

إلغاء فكرة النسخ : النسخ في اللغة بمعنى التغيير⁽¹²⁾ ، والنواسخ قسمان اسمية وفعلية ، وما نحن بصدد هنا هو النواسخ الاسمية من نحو كان وأخواتها وبقية النواسخ ، فقد ألغي المنهج الجديد فكرة النسخ في النحو العربي كلياً والأبواب التي جمع فيها النحوالقليدي عدداً من الأفعال سميت بالأفعال الناسخة ، فقد أعرب المنهج الجديد بعض النواسخ بطريقة ميسرة من ذلك مثلاً : كان يلعب : فعل، زمنه: الماضي لوجود (كان) . الطفل : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضم . ولا فرق في الإعراب سواء أكانت الجملة بهذا الترتيب أم بترتيب آخر مثل (الطفل كان يلعب) أو (كان يلعب الطفل) وإنما التقديم لغرض التركيز على الجزء المتقدم والعناية به⁽¹³⁾

وعند إعراب كل جملة عربية لا بدّ من اصطحاب السياق والسياق نفسه يراعي المعنى ، فقولنا : كان الطفل يلعب ، صحيح أن الفعل مجرد يدل على الحضور مثلاً ، ولكن عندما سبقته كان صار دلالاته الماضي ، فلذا لا داعي لإعراب الفعل يلعب فعل يدل على الماضي لوجود كان ، وهذا يجزنا إلى إيجاد قرائن لفظية في كل إعراب ، مثلاً عند إعرابنا لجملة : أصبح الطفل يلعب ، سنعرّب فعل يدل على الماضي لوجود أصبح ، فمثل هذه القرائن لسنا بحاجة إليها ، فمن اليسير معرفة زمن الفعل لوجود ما يسبقه من النواسخ ؛ فلذا ليس هنالك عسر في إعراب النحاة الجملة السابقة : كان الطفل يلعب بأن كان فعل ماض ناقص وهذا دقيق جداً لأنه في مقابل الفعل التام ، والطفل اسمها مرفوع ، وجملة يلعب في محل رفع الخبر ، وهكذا أيضاً ذهب المذهب الجديد في أفعال المقاربة : (أما أفعال المقاربة والشروع) فهي أفعال مساعدة توجه حدوث الحدث في الفعل الرئيس نحو المقاربة أو نحو الشروع فترتبط هذه الأفعال بالفعل الرئيس لتدل على قرب حدوث الحدث فيه أو الشروع في إحداثه فلا تتفصل (كاد) عن (الفعل) في جملة : (كاد الطفل يغرق) وتعرب (كاد يغرق) : فعل قريب الحدوث لوجود (كاد) ، زمنه : الماضي . الطفل : فاعل مرفوع ، ويبقى الإعراب نفسه سواء أكانت الجملة بهذا الترتيب أم بترتيب آخر

مثل : (كاد يغرق الطفل) أو (الطفل كاد يغرق) . ومثل ذلك أفعال الشروع كجملة : (بدأ الطفل يمشي) (14).

كما يلاحظ أن المنهج الجديد ألغى فكرة النسخ أو الناسخ من نحو كان وغيرها من النواسخ ، لكنه أغفل إعرابه ، ففي نحو : كان الطفل يلعب ، يلاحظ إعراب الفعل يلعب ، فعل يدل على الماضي لوجود كان ، لكن ما إعراب كان ؟ فلم يوضح على هذا النهج الجديد .

وقد نفى أيضاً المنهج الجديد ، كون إنَّ وأخواتها مشبهات بالفعل على قول النحاة ، لكن لم تذكر علة ذلك ، ومعروف تعليل النحاة في هذه النواسخ ، مثلاً : إنَّ شبيهة بالفعل : أؤكد وكأن بمعنى أشبه وهكذا بقية النواسخ ومن جهة أخرى تشبه الأفعال من حيث تركيبها ، أي من ثلاثة أحرف كـ بعض الأفعال ، والحقيقة في رأي الباحث أن هذا التعليل بطريقة أو بأخرى يصب في باب التيسير للفهم والشرح .

وقد ذهبت النظرية إلى إلغاء أصل الجملة في باب ظن وأخواتها ، بمعنى إعراب المفعول الثاني حالاً (أما الأفعال التي قيل إنها تتعدى إلى أكثر من مفعول واحد (ظن وأخواتها) تم التحليل في المنهج الجديد على أساس المعنى وجملة (ظننت الرجل مذنباً) ليس أصلها (الرجل مذنب) ثم دخلت (ظن) على المبتدأ والخبر فنسختها وجعلتهما مفعولين لها ، ... (مذنباً) تعرب (حال) في هذه الجملة التي لـ علاقة لها بالأصل المزعوم) (15) .

وغذا جاز إعراب مذنب حالاً ، فكيف نعرب تلك الكلمات التي تقع مفعولات من باب كسى وأعطى ، كقولنا كسوت الفقير ثوباً ، فقد أغفل المنهج الجديد هذا الباب ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، كيف نعرب مثلاً لفظ (ثوباً) من قولنا كسوت الفقير ثوباً ، فمن البداهة إعراب ثوباً مفعولاً ثانياً ، فهل يتسنى لنا تقسيم المفاعيل بأن تعرب أحوالاً مرة وتعرب مفعولات مرة أخرى ؟ ، فمن هنا يبدو اضطراب هذا الرأي ولبيلته ، لذا يفضل اختيار إعراب المتقدمين من النحاة ، لأنه شامل لكل القواعد المتشابهة في هذا الباب .

وكذلك ألغى المنهج الجديد أصل الجمل المبنية للمجهول ، ففي قولنا : قُضي الأمر ، ليس أصلها ، قضى الله الأمر (مثلاً) ، والجملتان أصليتان ، إذ لا يمكن أن يكون للجملة أصل ، وأصلها جملة أخرى فيها فاعل ثم حذف الفاعل وناب عنه ماناب ، فهذا تحليل غير واقعي وينبغي أن تعالج الجملة التي تحتوي على هذا النوع من الأبنية كما هي من دون إرجاعها إلى أصل مفترض ومن خلال السياق الذي تكون فيه (16) ، ولكن في رأي الباحث ، أن القواعد النحوية ينبغي أن لا تجرّد من سياقاتها النصيّة إذا استعرضنا أغراض حذف الفاعل هنا ، من

ذلك مثلاً ، قد يحذف لغرض لفظي كإليجاز كقوله تعالى : (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ) ، (النحل ، 126) ، أو معنوي: كالعلم به كقوله تعالى: {خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} والجهل به ، نحو : سُرق المتاع ، والإبهام كتُصدق على مسكين والتعظيم؛ بصون اسمه عن لسانك: "خلق الخنزير" والتحقير: "كطعن عمر" والخوف منه، من نحو : ضُرب عنقه أو عليه،⁽¹⁷⁾ ، فاستصحب تلكم الأغراض في باب المبني المجهول تعدد أفضل طريقة لتعليم الدارس ؛ وأما اعتبار أن (هذا تحليل غير واقعي وينبغي أن تعالج الجملة التي تحتوي على هذا النوع من الأبنية كما هي من دون إرجاعها إلى أصل) ، . كما مرّ. فهذا فيه توسع لا يتناسب مع التيسير الذي ينادي به المنهج الجديد .

إلغاء فكرة التقدير : عمد المنهج الجديد إلى فكرة إلغاء الأصول الفلسفية التي استخدمها النحاة في درسهم النحوي وتمثل في وجوب مراعاة ترتيب أجزاء الجمل وهي من نتائج نظرية العامل ، فقد ذهب المنهج الجديد إلى توحيد الإعراب في الفاعل إذا تقدم أو تأخر من ذلك نحو : (انتصر الحق) و (الحق انتصر) فعلية و (الحق) فاعل في كلتا الجملتين سواء أكان متقدماً على فعله أم متأخراً عنه وبذلك يتخلص الدرس النحوي من التعقيد المترتب على جعل الفاعل المقدم (الحق) مبتدأ و (انتصر) جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر تقديره هو يعود على الحق وهي في محل رفع،⁽¹⁸⁾ ، ويؤيد الباحث هذا المذهب ففيه التيسير وعدم التكلف وفي الحقيقة هذا ما سبقنا إليه الكوفيون مخالفين بذلك أندادهم البصريين الذين كلفهم التأويل أن يمنعوا ورود الأسماء بعد إذا وإن الشرطيتين، فقد أعربوا السماء من قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ، (الانشقاق ، 5) فاعلاً سبق بفعل يفهم من السياق وهو انشقت ، وتؤول الآية ب : إذا انشقت السماء انشقت ، لأن إذا الشرطية يختص دخولها بالجملة الفعلية وما جاء من هذا ونحوه فمؤول⁽¹⁹⁾ ، وكذلك نحوقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ) ، التوبة، 6، أحد مرتفع بفعل الشرط مضمرها يفسرها لظاهر تقديره: وإن استجارك أحد استجارك ولا يرتفع بالابتداء لأن الشرط يقتضي الفعل، ولا يخفى في هذا الإعراب من تكلف في رأي الباحث، فالأيسر إعراب السماء فاعلاً مقدماً، على رأي الكوفيين وهذا ما أشار إليه المنهج الجديد في هذه المسألة : (لا يلجأ المنهج الجديد إلى التقدير وأقصد التقدير المخل بالمعنى لأن القواعد تستخلص من معنى الجملة ومن السياق كما هو موجود فلا يفرض على النص ما ليس فيه لأجل القاعدة، فليس هناك تقدير لفعل محذوف يسبق الفاعل في مثل قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) ، (الانفطار، 1) ، حيث يقدر المنهج التقليدي فعلاً يسبق الفاعل أي التقدير : (إذا انفطرت السماء انفطرت) والفعل المذكور مفسر للفعل المقدر ولا يخفى ما في هذا التحليل من تعقيد وتغيير للنص ...)⁽²⁰⁾ ، وقد عزت صاحبة النظرية هذه المسألة إلى أصحابها الكوفيين . ولا يخفى على

الدارس كثرة التأويلات والتخريجات التي اعترت الدرس النحوي ما كان سبباً في تعقيداته ، وهذا ما نادى به المنهج الجديد ، فمن ذلك مثلاً ، التأويل في إعراب اسم لات وخبرها من قوله تعالى : (فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) ، فقد اختلف النحاة في إعراب خبر لات ، فعلى قول سيبويه ، عملت عمل ليس ، واسمها محذوف تقديره : ولات الحين حين فوات ولافرار . وعلى قول الأخفش : يكون حين اسم لات ، عملت عمل إن نصبت الاسم ورفعت الخبر ، والخبر محذوف تقديره : ولات أرى حين مناص (21) ، وجزأ المنهج الجديد هذه الجملة إلى قسمين مستقلين (فنادوا) و(لات حين مناص) واضطر إلى التقدير في القسم الثاني كي تصبح جملة أصولية وقدر كلمة (الحين) بعد (لات) فصارت (ولات الحين حين مناص) وأعربت (الحين) المقدرة اسم لات و (حين مناص) خبرها وفي هذا التقدير تغيير للنظم القرآني. وليس ثمة حاجة إلى هذا التقدير حين تحلل الجملة كاملة من غير تجزئة لأن (لات) أداة نفي مختصة بالزمن و(حين مناص) مفعول فيه منفي وهذا يعني أن (لات) نفت أن يكون الزمن مناسباً للفعل السابق (فنادوا) فلا تصح التجزئة (22).

مشكلة الزمن في الفعل : عرّف سيبويه الفعل بقوله : (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب ، ومخبراً يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب) ، (23) ، وبناء على هذا التعريف بنى علماء النحو المتقدمين تقسيماتهم للفعل ، وهو : الماضي والمضارع والأمر ، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر : المبرد حيث يقول إن (الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام (24) .

الظاهر من تقسيمات المتقدمين من النحاة للفعل انحصرت في الماضي والمضارع والأمر وقد انتقد بعض المحدثين بأن هذا التقسيم قاصر بقوله : (وهذا التقسيم الثلاثي لزمن الفعل في العربية ظل مستقراً منذ سيبويه كذلك ، وهو موضع نقد من الدارسين المحدثين لأنه يشير الى (الزمان tense الفلسفي وليس الى (الزمن time اللغوي ، والحق أن الدرس اللغوي العلمي يرى في اللغة أزمنة أخرى غير هذه الثلاثة التي قررها سيبويه) (25).

ومن هؤلاء أيضاً سناء البياتي (26) حيث انتقدت هذا التقسيم ، وذلك بأن واقع الزمن لدى النحاة المتقدمين تتناقض مع واقع زمن الفعل في الجملة ، فمثلاً الفعل يتألم المسمى بالفعل المضارع الذي يدرس على أنه يدل على الزمن الحاضر ، هل تجده يدل على الزمن الحاضر في قولك مثلاً : (أحزنني أن يتألم أخي من مرضه أمس) وكذلك أن الفعل الماضي في رأيها لا يدل

على الزمن الماضي في قوله تعالى (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ) . (الزمر ، 68)

ولكن عند تأمل تقسيم سيبويه السابق يتضح فيه كثير من العمق ، أي أنه تجاوز التقسيم العلمي إلى التقسيم اللغوي ، وهذا ما أشار إليه بعض المحدثين (فسيبويه حين حد (الفعل) في أول كتابه، لم يرد أمثله التي هي عندنا: فعل ماض نحو (ذهب) و مضارع نحو (يذهب)، و أمر نحو (اذهب)، بل أراد بيان الأزمنة التي تقتزن بهذه الأمثلة كيف هي في لسان العرب، فالزمن الأول، هو المقترن بالفعل الماضي الذي يدل على فعل وقع قبل: فجعلها ثلاثة أزمنة زمن الإخبار به كقولك: (ذهب الرجل)، و لكن يخرج منه الفعل الذي هو على مثال الماضي أيضاً، و لكنه لا يدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي، نحو قولك في الدعاء: (غفر الله لك)، فإنه يدخل في الزمن الثاني⁽²⁷⁾ .

وهذا ما عبر عنه الزجاجي بقوله⁽²⁸⁾ : "الفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل، نحو قام يقوم وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"، فالفعل الذي هو كائن لم ينقطع إذا أخبرت به، عند سيبويه، هو الفعل الدائم أو المستمر عند الزجاجي.

ومما سبق نرى أن تقسيم سيبويه لم يغفل الزمن اللغوي ، وأن كثيراً من متقدمي النحاة قصروا تقسيمهم غافلين عن الزمن اللغوي وكان هذا من الأسباب التي انتقدها المحدثون على المتقدمين ومنهم سناء البياتي .

دلالة الأفعال : وإذا تلمسنا تعريفات النحاة ، نجدها لم تخرج من كون الفعل دال على الحدث مقرون بالزمان ، من ذلك مثلاً : قول سيبويه (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً : اذهب واقتل واضرب ، ومخبراً يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب)⁽²⁹⁾ ، وقد كشف المنهج الجديد دلالة غير ما ذكره النحاة في تعريفاتهم وهي دلالة الحدوث ، بمعنى أن الفعل ما دل على حدث وحدوث مقترن بزمن ، أي (أن الحدوث هو الذي يقتزن بالزمن وليس الحدث ، ودلالة الحدوث هذه ، هي الدلالة المشتركة بين أبنية الأفعال وهي التي تتجه اتجاهات مختلفة تبعا لمعنى الجملة فاقتران كاد أو إحدى أخواتها بالفعل يقرب الحدث من الحدوث نحو : كاد الطفل يغرق)⁽³⁰⁾ .

أبنية المشتقات بين الفعلية والاسمية : ذهب المنهج الجديد إلى أن الأفعال في اللغة العربية أكثر عدداً مما حدده النحاة ، وذلك لأن أبنية المشتقات تعمل عمل الأفعال ، فهي بين الاسمية والفعلية ، وهذا في رأينا مما لم يقل به أحد ، بل هو مذهب قاصر ، فالمشتقات عبارة عن أسماء

تعمل عمل الفعل المضارع بشروط حددها النحاة⁽³¹⁾، لكنها ثابتة على اسميتها والفرق واضح بين يكتب وكاتب من حيث البناء والصيغة والدلالة ، ويلاحظ أن المنهج الجديد في هذه المسألة ذكر باختصار ولم يجد الباحث تعليل أكثر من ذلك .

الثاني : التجديد في مصطلحات النحو : لقد أرسى علماء النحو المتقدمين قواعد النحو ومصطلحاته ، وانعكس اختلافهم في كثير من المسائل النحوية على المصطلحات النحوية أيضاً ، وتتنوع بين البصريين والكوفيين نتيجة اختلافهم في منهجهم النحوي ومن ذلك مثلاً⁽³²⁾ :

عند البصريين	عند الكوفيين
النعته	الصفة
البدل	الترجمة
الظرف	الصفة أو المحل
حروف الجر	حروف الخفض وتسمى أيضاً حروف الصفة أو حروف الإضافة
الجر	الخفض
المصروف وغير المصروف	المجرى وغير المجرى
واو المعية	واو الصرف
ضمير الشأن	ضمير المجهول
العطف	النسق
الضمير والمضمر	الكناية والمكنى
اسم الفاعل	الفعل الدائم
حروف الزيادة والإلغاء	حروف الصلة والحشو
اسم الفعل	الفعل
التمييز	المفسر

وقد حاول بعض المحدثين استحداث تجديد بعض المصطلحات أو تحديد مسار دلالتها ، ويعنيها هنا ما نحن بصده ، وهو ما ورد في نظرية اكتشاف الصفر ويمكن عرضها ومناقشتها فيما يأتي :

1 . المبتدأ : وهو : المجرّد عن العوامل اللفظية مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفى به ، (33) وذهب المنهج الجديد إلى تغيير هذا المصطلح إلى المخبر عنه ؛ وذلك لأن مصطلح المبتدأ يبين موقع الكلمة المبتدأ بها وهي قد لا تقع في أول الكلام ولذلك تم تغيير المبتدأ إلى المخبر عنه ليتناسب مع المخبر (34)، وفي الحقيقة إن مصطلح المبتدأ معبر عن مدلوله لأنه اسم مفعول من ابتدأ وهو ما يبتدأ به في الجملة ، وهذا كما لا يخفى في غالب أحواله ، وإذا تغير موقعه من الابتداء فبسبب المسوّغات المعروفة التي ذكرها النحاة ، فعليه نفصل الإبقاء على هذه التسمية أي المبتدأ ، فهو مصطلح شائع ، مادامنا ننشد تيسير النحو ومصطلحاته .

2 . حروف الجر: تغير هذا إلى أدوات الإضافة في المنهج الجديد وفي الحقيقة هو مصطلح كوفي كما مرّ ذكره .

3 . مصطلح التوضيح أو الاتباع بدل النعت . ولم يستعمل النحاة في البداية لفظ (التابع) عنواناً للمعنى الاصطلاحي النحوي ، فقد عبّر سيويوه (ت 180هـ) عن التابع بقوله : (هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك) .

إذن فمصطلح الاتباع لا يعدو كونه بصرياً .

4 . دعا المنهج الجديد إلى تغيير مصطلح المضارع لأنه ليس له دلالة من دلالات بناء يفعل . وهذه التسمية لأنه يضارع اسم الفاعل فسمي الفعل المضارع مضارعاً لمشابهته الاسم، قيل مأخوذة من الضرع، كأنّ كلا من المشتبهين الاسم والفعل المضارع ارتضعا من ثدي واحد، فهما أخوان رضاعاً، لذلك سمي الفعل المضارع بالمضارع لوجود مشابهة الفعل المضارع بالاسم. ووجه المشابهة التي جعلت الفعل المضارع قد وجدت فيه علة إعراب الاسم فأعرب حملاً على الاسم، كما سبق أن القاعدة العامة عند العرب أن الشيء إذا أشبه شيئاً آخر أخذ حكمه، فإذا أشبه الاسم الحرف أخذ حكمه وهو البناء، وإذا أشبه الاسم الفعل بوجوه الشبه السابقة أخذ حكمه وهو المنع من الصرف(35) .

ويلاحظ أن الدعوة إلى التغيير، لم يتم تحديدها ، بمعنى بم نغير مصطلح المضارع ؟ ، وقد ذكر سبب التسمية وفي هذا مزيد من التوضيح والبيان وهذا بدوره ، ييسر على الدارس ويوسع مداركه وهذا مبتغى نفيس .

الخاتمة :

طفق كثير من المتقدمين من النحاة ومن المتأخرين في تأليف الكتب بغية تيسير النحو على دارسيه ، ودارت مناداة هؤلاء في إلغاء نظرية العامل أو عدم الاعتداد بها كثيراً ، وكذلك إلغاء العلل الفلسفية ، والافتراضات النحوية التي لم تدر بخلد العربي ، والنأي عن كثرة التأويلات والتمحلات التي تبعد كثيراً عن روح اللغة وسهولتها ، إلى غير ذلك من الأسباب التي أقعدت النحو ، وقد انبرت الدكتوراة ، سناء البياتي مسهمة في تيسير النحو على الدارسين بوضع هذه الدراسة (اكتشاف الصفر في اللغة العربية) ونتائجه على النحو العربي ، وتمثل هذه النظرية معرفة كيفية انتاج الجمل في اللغات بصورة عامة وتطبيق ذلك بصفة خاصة على اللغة العربية ، وقد خرجت النظرية ببعض النتائج متمثلة في بعض المسائل النحوية ، وجزء من تلكم النتائج هي في الحقيقة من آراء المذهب الكوفي ، وقد أشارت الباحثة إلى ذلك في نهاية بحثها هذا ، وهناك أيضاً نتائج تعد مبتكرة لم يسبق إليها ، وتم ذكرها في تضاعيف البحث ، هذا وقد خرج هذا البحث بعدة نتائج وهي :

- . تشكل نظرية اكتشاف الصفر في اللغة ، منهجاً نحوياً لجميع اللغات فضلاً عن أنه يخطو بقواعد اللغة العربية خطوات علمية تؤدي إلى تيسير النحو العربي وتطويره.
- . خرجت النظرية بنتائج أثرت في تيسير بعض مسائل النحو العربي .
- . أسهمت النظرية ببعض المصطلحات الجديدة وكان لها دور في تيسير مادة النحو العربي .
- . الطابع العام لنتائج النظرية ، يسائر مذهب النحو الكوفي .
- . هنالك آراء نحوية تعد جديدة لم يسبق إليها .

الهوامش :

1. البياتي ، سناء حميد ، (2005) ، اكتشاف الصفر في اللغة ونتائجه على النحو العربي ، ص1.

. Islamway.net

- 2.- موقع الجمل بما حمل www.aljamal.com 12سبتمبر2006

- 3- الجرجاني، علي محمد ، (١٤٠٥) التعريفات ، تحقيق ، إبراهيم الأبياري ، دارالكتاب العربي ، بيروت ، ص ١٣

- 4- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن ، (دت) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، دمشق ، 2 / 448) .
- 5- صاري، (محمد) (٢٠٠١) ، تيسير النحو موضحة أم ضرورة ؟، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر ، ص 191.
- 6- مخزومي(مهدي) ، (١٩٨٦) ، مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، بيروت - لبنان، دار الرائد العربي، الطبعة الثالثة، ص 15.
- 7 . القرطبي ، أحمد ابن مضاء ، الرد على النحاة تحقيق ، محمد إبراهيم البناء ، دار الاعتصام ، ط 1 ، 1997م .
- 8 . البياتي ، اكتشاف الصفر ، ص 16.
- 9 . ابن يعيش ، موفق الدين ، 2001 ، شرح المفصل ، تحقيق ، إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 4 / 77.
- 10 . ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن ، (1980) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق ، محمد محي الدين ، دار التراث ، القاهرة ، 2 / 292 .
- 11 . مصطفى الغلاييني (1944)، جامع الدروس العربية ، دار الكتب العلمية ، 2 / 165.
- 12 . ابن منظور، محمد بن مكرم ،(د . ت)، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، مادة نسخ.
- 13 . البياتي ، اكتشاف الصفر ، ص 6 .
- 14 . السابق ، ص 7 .
- 15 . السابق ، ص 7 .
16. السابق ، ص 17.
- 17 . المرادي ، ابن أم قاسم ، (2001) ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق ، عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 2 / 598.
- 18 . البياتي ، اكتشاف الصفر، ص 17.

19 . الدرويش، محي الدين ، (1992) ، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، دار الإرشاد ، حمص،
422.، 10

20 . البياتي ، اكتشاف الصفر، ص 17.

21 . أبو حيان محمد بن يوسف ، البحر المحيط ، تحقيق ، صدقي محمد جميل (1420) ،
دار الفكر ، بيروت ، 9 / 324.

22 . البياتي ، اكتشاف الصفر ، ص 17.

23 . سيبويه ، أبو عمرو عثمان ، (د . ت) ، الكتاب ، تحقيق ، عبد السلام محمد هارون ،
الخانجي ، 1 / 2 .

24 . المبرد ، محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق ، محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ،
بيروت ، 1 / 2.

25 . الراجحي ، عبده ، (1980) ، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية ، ص
15.

26 . البياتي ، اكتشاف الصفر ، ص 8 .

27. القمري ، عبد الرحمن ، 2009 ، أقسام أزمنة الفعل عند النحويين و عند السيبويه

Sahib.net

28 . أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق ، مازن المبارك ، دار النفائس ،
بيروت ، 1997 ، ص 53 .

29 . سيبويه ، الكتاب ، 1 / 2 .

30 . البياتي ، اكتشاف الصفر ، ص 8 .

31 . ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، 2 / 296.

32 . المخزومي، مدرسة الكوفة ، ص.314

- 33 . ابن هشام ، عبد الله بن يوسف ، (2001) ، شرح شذور الذهب ، تحقيق ، محمد أبو الفضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، ص 34 .
- 34 . البياتي ، اكتشاف الصفر ، ص 17 .
- 35 . الشنقيطي ، محمد ، (2010) ، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية ، مكتبة الأسد - مكة المكرمة ، 1 / 232 .